

الخريخ: يعزي الهند بوفاة رئيسها السابق

على تفصلهم بحل مشكلة الطالب الكويتي يوسف زايد الرشدي



مبارك الخريخ

مصاف الدول المتقدمة، الى ان وافته المنية وهو يلقي إحدى المحاضرات في المعهد الهندي للإدارة، فهو بحق خالد الذكر في التاريخ الهندي وكما أطلق عليه «رئيس الشعب».

كما أعرب الخريخ عن خالص العزاء والمواساة في هذا المصاب متضرعاً إلى المولى عز وجل أن يتقبل الفقيد في قبض رحمته ورضوانه ويلهم الله ومحبيه والشعب الهندي الصديق الصبر والسلوان.

من جانب آخر شكر الخريخ القاضي حسين الرحمانه رئيس محكمة الزرقاء بالملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة وكذلك أحمد محمد الصفيدي النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني والمحامي يحيى السعود

أرسل رئيس مجلس الأمة بالإنيابة مبارك الخريخ برقية عزاء إلى سفير جمهورية الهند لدى دولة الكويت معزيا بوفاة المغفور له أبو بكر زين العابدين عبدالكلام - الرئيس السابق لجمهورية الهند الصديقة.

وأكد الخريخ في برقيته أن الراحل ترك سيرة عطرة وعظيمة ونشاطاً سياسياً وعلمياً نادراً، وبفقدانه فقدت جمهورية الهند الصديقة رجلاً وعالماً مخلصاً ومحبا لوطنه وشعبه.

وعبر الخريخ في برقيته للسفير الهندي أن الرئيس الراحل كان مثلاً يحتذى في رجاحة العقل وحسب الوطن رجلاً وهب حياته ومسيرته الحافلة بالعمل والعلم خدمة لبلده التي جعلها في

الخرافي: هيئة الاتصالات تعمل على حماية المستخدمين وتحقق أرباحاً للدولة



م. عادل الخرافي

ورقايته بهدف الارتقاء به وحماية مصالح المستخدمين، لاسيما تنظيم خدمات شبكات الاتصال، مما سيبتج عنه توفير موارد مالية كأصدار رسوم والترخيص وتحصيل إيرادات الخدمات واحالتها إلى الخزنة العامة للدولة.

وقال: ستعمل الهيئة على حماية المستخدمين من هذه الخدمات المهدمة لهم في حال وجود شكوى تتعلق بمستوى الخدمة، ممنمنا التنفيذ في اقرب وقت ومقت خاصة بعد اصدار لأحدثه الداخلية.

أكد امين سر مجلس الأمة النائب عادل الخرافي ان انجاز قانون انشاء هيئة الاتصالات من قبل مجلس الأمة بمنزلة الانجاز التاريخي لما فيه من الكثير من الاجابيات التي سيشرع بها المواطن في مرحلة التنفيذ، هذا اضافة الى فائدة الدولة من تطبيقه على ارض الواقع.

واضاف الخرافي: سيققق هذا القانون ارباحاً وعائدات للدولة وذلك من خلال اشراف الهيئة على تنظيم قطاع الاتصالات والاشرف عليه

الحويلة: تقرير نصف سنوي حول «غلاء الأسعار»



د.محمد الحويلة

من جانب ودراسة مدى استقرار الأسعار من جانب آخر.

2- اطلاق برنامج يهدف لتوعية المواطنين بالتخفيف الاستهلاكية وتفعيل الرقابة الفردية وتشجيع المواطنين على رصد المخالفات في حال مصادفتها للإبلاغ عنها.

3- إلغاء الاحتكار في استيراد السلع وتشجيع المنافسة.

4- تشكيل فرقة تتبع مكتب المناطق والمدن الجديدة بمختلف محافظات البلاد.

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة طالب فيه بالاتي: 1- إلزام وزارة التجارة والصناعة بتقرير دوري كل ستة شهور لعرضه على مجلس الأمة تحدد فيه الوزارة بالآرقام والاحصائيات الخطوات التي اتخذتها عملياً حيال ظاهرة غلاء الأسعار مع ارفاق جدول تبين فيه اسعار اهم 30 سلعة غذائية ومقارنتها بالاسعار السابقة للجدول الأخرى التي قدمتها الوزارة للمجلس، لكي يقف حيال معالجتها لتلك الظاهرة

التميمي لتطوير مراكز ومستوصفات «الخامسة»

ساعة، لافتاً إلى أن الوزارة مطالبة بمراجعة بقية المناطق القديمة، ولا تتركز جهودها فقط على المناطق والمدن الجديدة بمختلف محافظات البلاد.



عبدالله التميمي

فيه مزيد من الاختصاصات الطبية لخدمة سكان المنطقة والمناطق القريبة فضلاً عن توفير خدمات صحية مساندة للمناطق الجنوبية.

وأضاف التميمي يجب أن توفر الصحة عدة تخصصات طبية في مراكز مبارك الكبير وضاح السالم أيضاً، فهاتان المنطقتان تفتقران للكثير من التطوير الصحي وفتح عيادات للحوامل والجلدية والعيون والغضاريف في المناطق مسالفة الذكر تخفيف الضغط على المستشفى الحكومي الوحيد في محافظتي الأحمدية ومبارك الكبير (العدان). وختتم التميمي على وزير الصحة أن يتفاعل بإيجابية وسرعة عبر تطوير هذه المراكز والمستوصفات وزيادة ساعات العمل فيها حتى تستطيع من تقديم خدمات طبية على مدى 24

دعا النائب عبدالله التميمي وزارة الصحة للاهتمام بالخدمات الطبية الأولية في المراكز الصحية بالدائرة الخامسة، لاسيما مناطق مبارك الكبير وضاح السالم والصباحية التي يقطنها ما يناهز 200 ألف مواطن، وذلك عبر تطوير تلك المراكز والمستوصفات وتوسعة الاختصاصات الطبية في هذه المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. وقال: على وزير الصحة أن يطلعنا على خطته التطويرية للخدمات الصحية بمناطق الدائرة الخامسة، مضيفاً أن مركز الصباحية الغربي يعتبر من أقر المراكز الطبية تقدماً للخدمات الصحية الأولية ويفتقر للعيادات المتخصصة، رغم أنه يمثل البوابة الجنوبية بعد ضاحية علي الصباح «أم الهيمان» للمناطق النائية البعيدة، ويجب أن تتوافر

عبد الله: لجنة حكومية برئاسة الخالد لاتخاذ تدابير مواجهة الإرهاب

يتطلب ان تشجع الدولة الشباب الكويتي على التطوع بالعمل مع الجهات الأمنية وان يكون تحت اشراف هذه الجهات.



د. خليل عبدالله

تتطلب ان تنقل تعيبتها الى وزارة الداخلية وان يكون رجال الجمارك تحت إمرة ورئاسة رجال الأمن، مشيراً الى نفاذ التحصيل المالي للمعرفة الجمركية تحت إشراف وزارة المالية كونها المعنية في أمور التحصيل الجمركي. وشدد على ضرورة ان تكون مسألة التفتيش والرقابة من اختصاصات وزارة الداخلية، مبيناً ان هذا الأمر ملح لسد الثغرات والاختراقات التي تواجهها البلاد من خلال الجمارك. وبين انه يجب ان تكون جميع القرارات التي تصدر من الجهات الحكومية تتمركز حول القضية الأمنية ولا تغفل عنها كونها دولة اعلان عليها الإرهاب، لافتاً الى ان هناك مسؤولية مجتمعية متصلة بالأفراد، وذلك من خلال مقولة «ان كل مواطن خفير»، وذلك

قال النائب د.خليل عبدالله انه في الوقت الراهن يجب ان يتمحور عمل كل الجهات الحكومية حول القضية الأمنية، بدءاً من مجلس الوزراء إلى أصغر جهة حكومية.

وأضاف عبدالله في تصريح صحافي «نحن أعلن علينا الإرهاب كدولة، وذلك من خلال تفجير مسجد الإمام الصالح»، مشدداً «يجب ان تكون جاهزين ومتاهمين لمواجهة هذا الإرهاب، وعليه أقترح ان تكون هناك لجنة داخل مجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد لاسراع في اتخاذ الأمور العاجلة بشأن المسائل الأمنية لمواجهة الإرهاب»، ولفت الى ان «فوضى الإدارة العامة للجمارك في الوقت الحالي

استفسر عن أسماء الشركات المخطرة بإخلاء المناطق التخزينية الزلزلة يسأل عن أسباب إلغاء مناقصات تمت ترسيتهما بصحيح الإجراءات في «الموائ»



د.يوسف الزلزلة

عليه، تطلب منكم الإجابة عن الإئلة التالية:

1 - ما المناقصات التي تمت ترسيتهما بناء على طلب المؤسسة من قبل لجنة المناقصات المركزية منذ عام 2014 وحتى تاريخه مع موافقاتنا باسماء الشركات الفائزة ومبالغ عقود تلك المناقصات التي تم إبرامها وتوقيعها من قبلكم نتيجة لترسية تلك المناقصات كل على حدة؟ ارجو تزويدي بجمع الأوراق الرسمية التي تبين الاجابة عما سبق وغيرها، ارجو تزويدي بجمع الأوراق الرسمية للمساءلة.

2- ما المناقصات التي تم اعلان ترسيتهما على مناقصين والمبالغ التي تمت ترسيتهما ولم يتم توقيع عقودها مع الشركات الفائزة منذ عام 2012 وحتى تاريخه مع موافقاتنا بأسباب عدم توقيع تلك العقود مع جميع المراسلات والمستندات التي تم تداولها حول موضوع تلك المناقصات مع جميع الجهات ذات الصلة كديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع على سبيل المثال لا الحصر؟

3 - ما المناقصات التي طلبتم من لجنة المناقصات إلغاء قرارات ترسيتهما أو إلغاء طلب طرحها مع توضيح اسباب هذا الطلب من قبلكم وكذلك موافقاتنا بجمع المراسلات التي تم تداولها حول موضوع تلك المناقصات مع جميع الجهات ذات الصلة كديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع ولجنة المناقصات المركزية على سبيل المثال لا الحصر؟

4 - يرجى تزويدنا بكشف بأسماء الشركات التي تم اخطارها بإخلاء مناطق تخزينية تقوم باستجارتها بموجب عقود وبالترسية بناء على مزيدة مع موافقاتنا بنسخ من العقود المبرمة مع الشركات ذات العلاقة أو قرارات الترسية التي تم بموجبها إبرام عقود الاستئجار، هذا بالإضافة الى نسخة من القرارات الإدارية التي بموجبها اصدرت تلك الاخطارات والوجهة المصدرة لتلك الاخطارات مع ارفاق رأي الجهة القانونية التي اوصت بذلك.

5 - موافقاتنا بكشف بأسماء الشركات التي تم إيقاف دفع مستحقاتها المالية لاعمال تم

في مرافق المؤسسة واستمرارية تقديم الخدمات لمستعملي تلك المرافق من مواطنين ومقيمين في الكويت، ناهيك عن الأثر السلبي لسمعة ونمو الاقتصاد الوطني للكويت والذي تعتبر مرافق المؤسسة أحد اهم روافده.

4 - قمتم ولازلتم بوقف دفع مستحقات مالية لاعمال تم تنفيذها من قبل شركات كويتية تقوم بتوريد وتنفيذ وانشاء اعمال محتل عقود صحيحة ومبرمة رغم نص بنود تلك العقود بضرورة وجوب دفع تلك المستحقات المصادق على صحة مبالغها وخلو اداء الاعمال مسا يمنع دفعها من قبل جميع الجهات الرقابية والتنفيذية سواء داخلية في ادراتكم أو جهات حكومية ذات الصلة والاختصاص مما يعرض مصالح الطرف الآخر في التعاقد المنفذ لتلك الاعمال ولسمعة الاقتصاد الكويتي للضرر ويحمل المال العام تبعات مالية وقانونية غير مبررة حال لجوء الأطراف المتضررة للقضاء والقنوات القانونية للحصول تلك المستحقات والمدفوعات.

5 - مخالفة جميع الاجراءات والسياسات واللوائح الحكومية الخاصة بإبرام اتفاقات ثنائية مع جهات خارجية اقليمية أو دولية، حيث اسلتمت وفدا للمراسلات العربية المتعددة ووقعتم عقد اتفاقية مع موائ دبي العالمية لتشغيل وتطوير الموائ الكويتية تلزم الطرف الكويتي في موادها التزامات قانونية ومالية بالإضافة تحميل بموجب توقيعكم عقد تلك الاتفاقية جميع النفقات والمصاريف من دون وضوح مسا هو المردود المالي والاقتصادي الذي سيعود على مؤسسة الموائ الكويتية عن هذا العقد، هذا بالإضافة الى الزام موائ الكويت بتوقيع عقود اخرى مستقبلا غير محددة سواء للمدة أو السقف المالي حال انتهاء مدة التعاقد المتفق عليها في بنود عقد ذلك الاتفاق مع ارفاق رأي كل ذلك تم دون الرجوع الى الجهات الرقابية ذات العلاقة والمختصة في مثل هذه الحالات ودون الحصول على موافقة مجلس الوزراء عليها. وبناء

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا الى وزير المواصلات عيسى الكندري، جاء في مقدمته: منذ تعيين مجلس ادارة مؤسسة الموائ الكويتية وادارة المؤسسة الجديدين رصيدنا اخفاقات وتجاوزات وحيودا عن الاهداف والسياسات والخطط العامة للدولة من دون ان نرى او نرصد اي تحرك سريع من قبل وزير توجيهات مجلس الوزراء، لمجلس ادارة مؤسسة الموائ الكويتية والمسؤول الاصيل والمنفذ والرقيب على اعمال ادارة المؤسسة والقائم على تحديد اهداف وخطط المؤسسة وفقا لقانون انشائها وضمن اطار توجيهات مجلس الوزراء، وايضا اسندن له كذلك بحكم منصبه كوزير للمواصلات ورئيس مجلس ادارة مؤسسة الموائ الكويتية والخطوط العامة ومسؤولية الرقابة على تنفيذ موظفي المؤسسة لسياسات الدولة العليا وابلغهم بالاهداف والسياسات والخطط العامة للدولة وبأي قرار أو توجيه يصدر عن مجلس الوزراء بما يتصل باعمال والنشطة المؤسسة، كما اعتبره القانون الخاص بانشاء مؤسسة الموائ الكويتية المسؤول الاول عن تنفيذ سياسات الدولة في تلك اعمالها ومتابعة تنفيذ الاعمال.

وقال د.الزلزلة ان من ضمن الاخفاقات والتجاوزات ما يلي:

1 - الغاء مناقصات تمت ترسيتهما بصحيح الاجراءات وحسب قانون انشاء المؤسسة والقوانين النافذة والخاصة بالمناقصات والمزايدات العامة.

2- توجيه كتب بإلغاء واخطار بإخلاء لشركات كويتية مستتجرة بعقود صحيحة وناذرة من مناطق تخزينية تابعة مؤسسة الموائ الكويتية من دون وجه حق أو سند قانوني يبرر ذلك الفعل.

3- اطلب من لجنة المناقصات إيقاف الاجراءات بمناقصات إيقاف الطرح رغم توقيعها وتم اقرارها من قبل جميع الجهات الرقابية دون تبيان اسباب ذلك الطلب أو الأخذ بعين الاعتبار للمنتائج السلبية التي ستعود بالضرر على مصلحة الاعمال

طالب بتزويده بكشف بأسماء الشركات التي تم إيقاف دفع مستحقاتها المالية لاعمال تم تنفيذها من قبل شركات كويتية هل تم طرح موضوع عقد الاتفاق مع شركة موائ دبي العالمية على مجلس الوزراء؟

هل تم طرح موضوع عقد الاتفاق مع شركة موائ دبي العالمية على مجلس الوزراء؟

هل تم طرح موضوع عقد الاتفاق مع شركة موائ دبي العالمية على مجلس الوزراء؟

الجيران يطالب «التربية» باعتماد معايير فنية لتقدير الامتياز



د. عبد الرحمن الجيران

قال النائب د.عبد الرحمن الجيران عضو اللجنة التشريعية والقانونية إن إجمالي الموظفين في وزارة التربية 106575 منهم 32288 وأفاد وعدد الكوئيتين 74287، كما طالب الجيران بضرورة إعادة النظر في المعايير الفنية والمهنية لتقييم الموفف قبل إعطائه التقييم.

واستغرب النائب هذا العدد الكبير من الأعمال الممتازة وكيفية من على الأجهزة القانونية في الوزارة وعلى «الخدمة المدنية» حتى في الاعلان عنها لتأخذ دورها في الصرف من القطاع المالي في نهاية الأسبوع المقبل! ويأتي هذا التقييم غير

الصحيح ولا يعكس الواقع اليومي وسقط خلل إداري كبير تعاني منه الوزارة، ومنه كثرة الغياب مع كثرة العقوبات القانونية والإدارية وقلة ساعات العمل للموظفين إضافة إلى عدم الانضباط في اللوائح الإدارية والقانونية والمحاسبية، مع ضعف الإنجاز الحقيقي خلال اليوم والأسبوع والشهر، ويأتي على رأس هذا الضعف العام جهالة الموظف في توصيف عمله، بحيث يقوم بأداء دور غيره في العمل.

ولفت النائب إلى ثقافة سوق العمل عندنا في الكويت والمحسوبية والواسطة وتحفيز الموظف إلى تقديم

شكوى إذا لم يأخذ امتياز؟ ولجوهه لنواب الأمة لتعديل التقدير. كما رفض النائب مبدأ الانتقام الذي يمارسه بعض المسؤولين بإعطاء الموظف تقديراً جيداً حتى يجرمه من الترقية!

وفي الختام، أشاد الجيران بأداء وزير التربية ووزير التعليم العالي في سعيه الجاد لإصلاح هذا الركام الهائل من الفساد الذي يعشعش في مفاصل الوزارة، وأثنى النائب على جهود الوزير بضح دماء جديدة في الوظائف الإشرافية والقيادية.

ودعا الجيران جميع موظفي الوزارة إلى تغليب المصلحة العامة على الخاصة

الصالح: ما الأسس القانونية لاختيار مديري ورؤساء المكاتب والأقسام في معهد الأبحاث؟



خليل الصالح

إن كانت الإجابة بـ«نعم»، فيرجى تزويد بنسخ عن الموافقات الصريحة على الوصف الوظيفية لكل منصب من مناصب المديرين ورؤساء المكاتب ورؤساء الأقسام المشار إليهم المشار إليهم. ومن في حكمهم المستشار إلى تطبيق ووصف وظيفية غير معتمدة إجرائياً للهيكل التنظيمي الجديد الذي يتم التعويل عليه في تطبيق خطة التحول الاستراتيجي للمعهد بالغة الأهمية للنهوض بأداء المعهد في البحث العلمي.

5 - هل تم الطلب إلى الشركة الاستشارية ADL التي كلفت

استند إليها مدير عام المعهد في تشكيل تلك اللجان في المعهد؟ يرجى تزويدي بما يفيد ذلك.

2 - ما الأسس القانونية التي استند إليها مدير عام المعهد في شروطه التي وضعها للترشح لمناصب المديرين المشار إليهم ومن في حكمهم؟ وهل حصلت تلك الشروط على موافقة ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدي بنسخة عن موافقات ديوان الخدمة المدنية على شروط الترشح لمناصب المديرين والمناصب الأخرى المستحدثة لكل منصب على حدة.

3 - هل تم اعتماد الوصف الوظيفية من قبل ديوان الخدمة المدنية عند تطبيقها لقبول الترشيحات؟

وجه النائب خليل الصالح سؤالا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي رئيس مجلس أمناء معهد الكويت للأبحاث العلمية د.بدر العيسى قال في نص السؤال: لقد سعى مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية إلى تشكيل لجنة بخصويته لاختيار المديرين التنفيذيين للمراكز العلمية والقطاعات الإدارية، وشكل لجنة برئاسة لاختيار مديري الإدارات والدوائر ورؤساء المكاتب ورؤساء الأقسام في المعهد لاء الشواغر في المناصب المستحدثة في الهيكل التنظيمي الجديد الذي بدأ العمل به في 8/15/2012. وطالب النائب الصالح إفاذته بالآتي:

1 - ما الأسس القانونية التي